المملكة تستضيف الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية حول:

مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف في العالم الإسلامي

الأمير الدكتور تركي: المملكة كانت ولازالت في مقدمة الدول التي تكافح الإرهاب بجميع اشكاله

إياد أمين مدني: الارهاب عدو للبشرية جمعاء وهو آفة ليس لها حدود

جدة – شاكر عبدالعزيز

تصوير: محمد الحربي

استضافت الامانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي بجدة اجتماع اللجنة التنفيذية على مستوى وزراء الخارجية لمواجهة خطر الارهاب والتطرف في ظل تزايد الاعمال الارهابية والتي كان اخرها حرق الطيار الاردني معاذ الكساسبة على يد تنظيم (داعش الارهابي) وحضر الاجتماع عدد من وزراء خارجية الدول الاسلامية الاعضاء في اللجنة التنفيذية على مستوى وزراء الخارجية وبعد اللقاء عقد مؤتمر صحفي حول اهم ما دار فيه.

في بداية اللقاء القى صاحب السمو الامير تركي بن محمد بن سعود الكبير وكيل وزارة الخارجية للعلاقات المتعددة الاطراف كلمة المملكة العربية السعودية بشأن موضوع التطرف والارهاب قال فيها:

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

يسرني ان انقل لكم تحيات صاحب السمو الملكي الامير سعود الفيصل وزير الخارجية متمنياً لكم التوفيق والنجاح في هذا الاجتماع، كما اود أن ارحب بكم على ارض المملكة العربية السعودية كضيوف اعزاء لحضور اجتماع اعمال هذه اللجنة كما اود ان اشكر معالي الامين العام لمنظمة التعاون الاسلامي والامانة العامة على جهودها في تنظيم وترتيب اعمال هذا الاجتماع.

نجتمع اليوم ومنطقتنا تشهد الكثير من التحديات والمخاطر غير المسبوقة ومنها تفشي ظاهرة الارهاب التي استشرت في دول كثيرة من العالم وبالاخص في دولنا الاسلامية ولعلها فرصة مواتية لاظهار عزمنا وتصميمنا للعالم بالمضي قدما في محاربة تلك الظاهرة بكافة اشكالها وصورها وايا كان مصدرها والمملكة العربية السعودية كانت ولا زالت في مقدمة الدول التي تكافح الارهاب بجميع اشكاله وصوره وذلك من منطلق حرصها ومسؤوليتها في المشاركة في اي جهد دولي جاد يسعى الى حشد وتضافر العمل الدولي المشترك في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ومحاربة الجهات التي تقف وراءها دون تفريق بين جنس او لون او ديانة او مذهب.

ان هذا الخطر الذي انتشر في المنطقة بكل شراسة مهدداً بذلك الامن والاستقرار لطالما حذرت منه القيادة في المملكة ودعت الى اتخاذ جميع الاجراءات والسياسات للتصدي لها ودعوني اذكر ما قاله خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود رحمة الله عليه في صيف العام الماضي حيث قال (ان من العيب والعار ان هؤلاء الارهابيين يفعلون ذلك باسم الدين فيقتلون النفس التي حرم الله قتلها، ويمثلون بها ويتباهون بنشرها كل ذلك باسم الدين ، والدين منهم براء، فشوهوا صورة الاسلام بنقائه وصفائه وانسانيته وتسامحه) ودعا الله في حينه قادة وعلماء الامة الاسلامية لاداء واجبهم والوقوف بكل حزم وسرعة في وجه التطرف والكراهية والارهاب معبرا في الوقت ذاته عن خيبة الامل من التزام المجتمع الدولي الصمت والتقاعس تجاه ما يحدث في المنطقة بأسرها وما تمر به من مخاطر.

ان اجتماعنا اليوم يكتسب اهمية خاصة كونه يأتي ضمن سلسلة من الاجتماعات الدولية والاقليمية لبحث هذه الظاهرة الخطيرة من مختلف جوانبها والغوص في جذورها ومسبباتها والحرص على الخروج برؤية موحدة لمكافحتها والتصدي لها سياسياً وعسكرياً وامنياً واستخباراتياً واقتصادياً وفكرياً واعلامياً واجتماعياً والعنصر الآخر والمهم الذي يجب بحثه هو اهمية الوضوح في الخطط والسياسات والاجراءات وتقاسم المسؤوليات وذلك علاوة على الجدية والاستمرارية في التحرك المطلوب للقضاء على تلك الظاهرة وما ينتج عنها لان التقاعس او التردد لن يساعد في اقتلاع هذه الظاهرة من جذورها بل ربما يشجع على عودتها وبشراسة مما يعد تهديداً مباشراً لامن واستقرار مجتمعنا ولنا في تجربة السنوات الماضية اكبر مثال.

إن التحرك ضد هذه الظاهرة لابد ان تغطي لجميع الجوانب الخاصة بمكافحته حيث ان اي تحرك امني ضد الارهاب ولكي يؤتي نتائجه المطلوبة لابد وان يصاحبه تحرك جاد نحو التصدي للفكر الضال ومؤيديه وقطع التمويل عن الارهابيين سواء بالمال او السلاح بما في ذلك مراقبة السلاح المتدفق من بعض الجهات المشبوهة حيث ان ذلك يؤدي الى زعزعة امن واستقرار المنطقة ومنع التدخل السافر في شؤونها الداخلية وزعزعة امنها واستقرارها.

وفي هذا السياق فقد قامت المملكة بالعديد من الجهود والاجراءات الداخلية والاقليمية والدولية في سبيل التصدي الفعال لمواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها لكونها احد أهم المخاطر التي تهدد السلم والامن الدوليين ومن تلك الجهود الدعوة لعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب الذي استضافته المملكة في شهر فبراير من عام ٢٠٠٥م وطرحت من خلاله فكرة انشاء مركز الامم المتحدة لمكافحة الارهاب لتكون الاداة التنفيذية لاستراتيجية الامم المتحدة لمكافحة الارهاب وفي التاسع عشر من شهر سبتمبر لعام ٢٠١١م وقعت المملكة اتفاقية تأسيس المركز تحت مظلة الامم المتحدة ودعمته بمبلغ (١١٠) ملايين دولار ونأمل ان تتعاون الدول للاستفادة من الخبرات والامكانيات المتاحة للمركز والتعاون مع للتصدي للارهاب ومؤيديه.

وفي الختام يبحث اجتماعنا اليوم في ثلاثة محاور رئيسية واعتقد انه من المهم ان تضاف هذه المحاور الى ما سبق مناقشته في اجتماعات سابقة وما سيتم كذلك في اجتماعات مستقبلية لتشكل بذلك نواة استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب من كل جوانبه كما اقترح ان يتم تزويد مركز الامم المتحدة لمكافحة الارهاب بالبيان الختامي لهذا الاجتماع للتمكن من تفعيله بشكل اوسع مع جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بما فيها الدول غير الاعضاء في منظمة التعاون الاسلايم لتشكل بذلك رافداً من روافد الجهد الدولي لمكافحة الارهاب".

كما القى معالي الاستاذ اياد بن اميتن مدني الامين العام لمنظمة التعاون الاسلامي كلمة المنظمة قال فيها:"

اسمحوا لي بداية ان اعرب لكم عن شكري العميق لتلبيتكم دعوة الامانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي لحضور هذا الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية مفتوحة العضوية لمنظمة التعاون الاسلامي على المستوى الوزاري لمناقشة الارهاب والتطرف العنيف التي تحيق بالعالم اجمع.

ان الارهاب عدو للبشرية جمعاء وهو آفة ليس لها حدود ولا عقيدة ولا دين. انه بكل بساطة اجرام يتخذ من الكراهية والتدمير وسيلة له والاسلام يعتبر الارهاب احد ابشع الجرائم ضد الانسانية ولهذا شرع له عقوبة شديدة لصون حرمة النفس البشرية وحماية المجتمع من الترهيب والعدوان.

وبالرغم من الموقف الواضح للاسلام من الارهاب والتطرف والعنف لاتزال مساعينا المشتركة تقوضها بعض العناصر الهامشية التي تربط زوراً وعدواناً اعمال العنف الضالة التي ترتكبها بالاسلام.

لقد كان لمنظمة التعاون الاسلامي قصب السبق في التصدي لآفة الارهاب فقد اعتمدت وثائق هامة ورائدة مدونة قواعد السلوك حول مكافحة الارهاب الدولي للعام ١٩٩٤ التي تلزم حجميع دولها الاعضاء باتخاذ تدابير صارمة وفعالة بصورة فردية وجماعية للقضاء على هذه الظاهرة المقيتة ومعاهدة منظمة التعاون الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي للعام ١٩٩٩ التي جاءت في وقت لم تفرغ فيه بعد اغلب المؤسسات الدولية من مناقشاتها بشان تعريف الارهاب الدولي الا انه قد آن الأوان لمراجعة هاتين الوثيقتين وتحديثهما حتى تتضمنا احكاما تعالج المظاهر الجديدة للارهاب وحتى تتضمن آلية للمتابعة تستخدمها الدول الاعضاء.

ومن هذا المنطلق رأينا ان الطابع الاستعجالي لهذا الامر يفرض على المنظمة الدعوة الى دورة طارئة للجنتها التنفيذية على المستوى الوزاري من اجل تدعيم موقف المنظمة وتعزيز جهودها لكبح آفة الارهاب والتطرف وخطاب الكراهية وذلك بمعالجة الظروف التي تغذيها وتحرض عليها واتخاذ بعض المبادرات المتبصرة التي يحكمها خطابها الخاص بها،

وكم نأمل ان يتمخض اجتماعنا هذا عن اتفاق يمثل موقف الدول الاعضاء جميعها نحو الارهاب وممارساته موقف يجدد موقف المنظمة المبدئي ضد الارهاب بجميع اشكاله وتجلياته مهما كان من اقترفه وحيثما وقعه ويؤكد مجددا رفض المنظمة القاطع لجميع محاولات ربط الارهاب بأي بلد او جنس او دين او ثقافة او جنسية وان نصر على ادانتنا للانتهاكات المستمرة للحقوق الاساسية لابناء الشعب الفلسطيني ولارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل في الاراضي المحتلة ولاسيما الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة في تجاهل تام للقانون الدولي وللقانون الانساني وان ندين بصورة خاصة وبأشد العبارات الجريمة النكراء والبشعة التي ارتكبها التنظيم الارهابي المسمى "الدولة الاسالمية" بحرقه الطيار الاردني الاسير معاذ الكساسبة حيا والجهات الارهابية التي استهدفت مدرسة في بيشاور في ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ وفندق كورانثيا في طرابلس بليبيا يوم ٢٨ يناير ٢٠١٥ وشبه جزيرة سيناء يوم ٢٩ يناير ٢٠١٥ وكذا الهجمات واعمال القتل المتكررة التي ترتكبها تنظيمات "داعش" و"بوكو حرام" و"حركة الشباب" والقاعدة وغيرها من الجماعات الارهابية المماثلة وان هذه الجرائم تتناقض تناقضا صارخا مع القيم الانسانية الاسلامية منها والعالمية وان نشيد بكافة التدابير والجهود التي تبذلها الدول الاعضاء للتصدي للارهاب الدولي وفقا لميثاق المنظمة ومعاهدتها ذات الصلة وغيرها من الاتفاقات والآليات الدولية ذات الصل وان يؤكد اجتماعنا على القلق العميق ازاء تنامي التعصب والتمييز ضد المسلمين مما يؤدي الى تصاعد حدة الاسلاموفوبيا هذه الظاهرة التي تشكل انتهاكا لحقوق الانسان الخاصة بالمسلمين ولكرامتهم.واستذكر الاجتماع في هذا الصدد قرار مجلس حقوق الانسان التابع لامم المتحدة رقم ١٦ / ١٨ بشأن مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم او معتقدهم (A/HRC/RES/١٨/١٦) باعتباره اداة مهمة لمكافحة التطرف والتهميش والاقصاء ودعا المجتمع الدولي الى تنفيذه على نحو فعال لحرمان الجماعات الارهابية من اي تبرير للتطرف العنيف القائم على الوصم والتمييز العرقي والديني.

ان التصدي للارهاب لا يمكن ان يتحقق بالوسائل الامنية والعسكرية وحدها اذ لابد من ايلاء الاهتمام والخطط العملية لمعالجة جوانب وابعاد وسياقات لظاهرة الارهاب ومن ذلك : السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توفر الظروف المواتية لانتشار الارهاب والتطرف العنيف ومن ضمنها الحرمان الاقتصادي والاقصاء والاستلاب والفصل بين الناس وتهميشهم والتفكيك القسري للمؤسسات السياسية والقانونية والامنية والاجتماعية والثقافية.

وكذلك الأثر العميق للظلم التاريخي الموروث الذي لحق بالشعوب المستعمرة او التي ترزح تحت الاحتلال ومعاناتها والتدمير القسري لمؤسساتها الوطنية وثقافتها وهويتها وحرمانها من حقها في تقرير مصيرها.

كما انه يتحتم علينا ان نقوض خطاب الجماعات الارهابية والتطرفة التي تحاول ان تضفي الشرعية على اعمال العنف والتضليل التي تقترفها باسم الدين او الايديولوجيا او مزاعم التفوق الثقافي وان نتصدى للاسباب الكامنة وراء العنف الطائفي ومحاولات تسييس الخلافات المذهبية والتركيز على الانتماء الطائفي باعتباره جوهر الهوية الرئيسية وشن حملات لتحويل المسلمين من طائفة الى اخرى.

وان نأخذ بعين الاعتبار احتمال اختراق جهات خارجية للجماعات الارهابية والمتطرفة بهدف خدمة اجنداتها السياسية الخاصة وان ندرك دور الاعلام وظهور الارهاب الالكتروني مع استخدام المجموعات الارهابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة.

ثم عقد مؤتمر صحفي في نهاية اللقاء اجاب فيه على اسئلة الصحافة المحلية حول الموضوعات التي تناولها هذا الاجتماع الطارئ وطرق تفعيلها.

اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي تصدر بيانا حول مواجهة الإرهاب والتطرف

جدة – واس

أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة على المستوى الوزاري في ختام اجتماعها الطارئ أمس بمقر الأمانة العامة للمنظمة، لمناقشة خطر التطرف العنيف في العالم الإسلامي والانتشار المتسارع لآفة الإرهاب التي تضر بالعديد من الدول الأعضاء في المنظمة، البيان الختامي التالي:

بعد مناقشات ومداولات مستفيضة، اتفق المشاركون بالإجماع على استذكار الأحكام ذات الصلة بميثاق منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف، وتعزيز الاعتدال والوسطية، والصكوك القانونية للمنظمة ومنها مدونة قواعد السلوك للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول مكافحة الإرهاب الدولي للعام ١٩٩٤، ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي للعام ١٩٩٩، وكذا الأحكام ذات الصلة ببرنامج العمل العشري للعام ٢٠٠٥، والقرارات الصادرة عن القمة الإسلامية والمجلس الوزاري، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥).

وجدد الاجتماع موقفه المبدئي ضد الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته، مهما كان من اقترفه وحيثما وقع، مجددا التأكيد على رفضه القاطع لجميع محاولات ربط الإرهاب بأي بلد أو جنس أو دين أو ثقافة أو جنسية، والتأكيد على رفض الأعمال الإرهابية التي مست الدول الأعضاء ومن بينها: إدانة الانتهاكات المستمرة للحقوق الأساسية لأبناء الشعب الفلسطيني ولإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي المحتلة، ولاسيما الاعتداءات على الإنسان والأرض والمؤسسات في القدس الشريف، والحصار الذي تفرضه على قطاع غزة في تجاهل تام للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني.

وإدانة الجرائم النكراء التي ارتكبها تنظيم داعش على أرض العراق وضد شعبه، كما أدان بصورة خاصة وبأشد العبارات الجريمة البشعة التي ارتكبها ذلك التنظيم بحرقه الطيار الأردني الأسير معاذ الكساسبة حيا؛ وشدد على تضامن الدول الأعضاء الكامل مع الأردن، ملكا وحكومة وشعبا، في جهوده لمواجهة الإرهاب والتطرف، وعبر عن تقديره للتضحيات التي قدمتها القوات المسلحة الأردنية، وحث المجتمع الدولي على العمل بشكل وثيق مع السلطات الأردنية لتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال الإرهابية إلى العدالة.

كما أدان الأعمال الإرهابية في أفغانستان، وخاصة الهجوم الذي استهدف ملعبا للكرة الطائرة في يحيى خيل باكتيكا يوم ٢٤ نوفمبر، وتلك التي استهدفت مدرسة في بيشاور في ١٦ ديسمبر ٢٠١٤، وفندق كورانثيا في طرابلس بليبيا يوم ٢٨ يناير ٢٠١٥. ٢٠١٤ والتصعيد الأخير في العمليات الإرهابية في المدن المصرية خلال شهر يناير، بما في ذلك الاعتداء الإرهابي في شبه جزيرة سيناء يوم ٢٩ يناير ٢٠١٥، وأعمال القتل الجماعي التي ارتكبتها بوكو حرام في باغا في يناير ٢٠١٥، واختطافها مئات التلميذات في شيبوك، وكذا الهجمات وأعمال القتل المتكررة التي ترتكبها تنظيمات داعش و بوكو حرام وحركة الشباب والقاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية المماثلة.

وأكد الاجتماع أن هذه الجرائم تتناقض تناقضا صارخا مع القيم الإنسانية، الإسلامية منها والعالمية، حيث تتبنى جميع التنظيمات الإرهابية التي ارتكبت هذه الجرائم إيديولوجية راديكالية متطرفة وترتبط بتدفق الأسلحة والمقاتلين الإرهابيين والخبرات الميدانية.

وأشاد الاجتماع بالتدابير والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصدي للإرهاب الدولي، وفقا لميثاق المنظمة ومعاهدتها ذات الصلة، وغيرها من الاتفاقات والآليات الدولية ذات الصلة.

وأعرب الاجتماع عن بالغ قلقه إزاء تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية في الجمهورية اليمنية، التي باتت تهدد أمن اليمن واستقراره ووحدة أراضيه؛ ويدعو، في هذا الخصوص، جميع الأطراف إلى السعي بطرق سلمية دون استخدام العنف لاستئناف العملية السياسية وفقا لمرجعية المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢١٤٠ (٢٠١٤).

ورفض الاجتماع الإجراءات الأحادية الجانب من قبل الميليشيات الحوثية لفرض الأمر الواقع بالقوة، ومحاولة تغيير مكونات وطبيعة المجتمع اليمني؛ ويدعم السلطة الشرعية ومؤسساتها القائمة وضد استمرار احتجاز فخامة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح والوزراء والمسؤولين والمطالبة بإطلاق سراحهم فورا ورفض ما يسمى بالإعلان الدستوري للميليشيات الحوثية.

ودعا الاجتماع في هذا السياق مجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتضمن إجراءات عملية عاجلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين اللذين يهددهما استمرار الانقلاب على الشرعية في اليمن.

وأعلن الاجتماع عن تضامنه الكامل مع نيجيريا ودول حوض بحيرة تشاد في مواجهة الهجمات المتصاعدة التي يشنها التنظيم الإرهابي بوكو حرام، ورحب بالجهود المبذولة في المنطقة لتشكيل فريق عمل مشترك ليكون بمثابة إطار لتنسيق جهود بلدان المنطقة في محاربة التنظيم الذي لا يزال يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة.

وأعرب الاجتماع عن القلق العميق إزاء تنامي التعصب والتمييز ضد المسلمين مما يؤدي إلى تصاعد حدة الإسلاموفوبيا، هذه الظاهرة التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الخاصة بالمسلمين ولكرامتهم.

واستذكر الاجتماع في هذا الصدد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ١٨/١٦ بشأن مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم (A/HRC/RES/١٨/١٦) باعتباره أداةً مهمة لمكافحة التطرف والتهميش والإقصاء، ودعا المجتمع الدولي إلى تنفيذه على نحو فعال لحرمان الجماعات الإرهابية من أي تبرير للتطرف العنيف القائم على الوصم والتمييز العرقي والديني.

وأقر الاجتماع بأن التصدي للإرهاب لا يمكن أن يتحقق بالوسائل الأمنية والعسكرية وحدها، مؤكدا ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب والخطط العملية لمعالجة الجوانب والأبعاد لظاهرة الإرهاب التي هي السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توفر الظروف المواتية لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف، ومن ضمنها الحرمان الاقتصادي، والإقصاء، والاستلاب والفصل بين الناس وتهميشهم، والتفكيك القسري للمؤسسات السياسية والقانونية والأمنية والاجتماعية والثقافية، والأثر العميق للظلم التاريخي الموروث الذي لحق بالشعوب المستعمرة أو التي ترزح تحت الاحتلال، ومعاناتها، والتدمير القسري لمؤسساتها الوطنية، وثقافتها وهويتها، وحرمانها من حقها في تقرير مصيرها.

وأكد الاجتماع الحاجة إلى مواجهة جميع أشكال الخطاب الراديكالي المتطرف من أجل نزع الشرعية عن أعمال العنف والتضليل التي تقترفها باسم الدين، أو الإيديولوجيا أو مزاعم التفوق الثقافي، وضرورة مراجعة وثائق منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة فيما يتعلق بالإرهاب، بما فيها مدونة قواعد السلوك حول مكافحة الإرهاب، ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، والقرارات العديدة التي أصدرتها مختلف أجهزة المنظمة، وذلك من أجل التصدي بفاعلية للتوجهات الجديدة للإرهاب والتطرف.

وطالب الاجتماع بضرورة التحرك على المستوى الدولي لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب يتم فيه إيجاد تعريف دولي للإرهاب بتوافق الآراء، والأسباب الكامنة وراء العنف الطائفي ومحاولات تسييس الخلافات المذهبية والتركيز على الانتماء الطائفي باعتباره جوهر الهوية ، وشن حملات لتحويل المسلمين من طائفة إلى أخرى، واحتمال اختراق جهات خارجية للجماعات الإرهابية والمتطرفة بهدف خدمة أجنداتها السياسية الخاصة، ومخاطر المقاتلين الأجانب من غير العرب وغير المسلمين، وكذلك دور الإعلام وظهور الإرهاب الإلكتروني مع استخدام المجموعات الإرهابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة بهدف التجنيد والتحريض على الإرهاب.

وفي ضوء ما سبق، دعا الاجتماع إلى اتخاذ التدابير العاجلة التالية: طلب الاجتماع من الأمين العام عقد اجتماع للخبراء القانونيين في مجال الإرهاب لمراجعة معاهدة منظمة التعاون الإسلامي للعام ١٩٩٩ بغية وضع الآليات المناسبة للتصدي للتوجهات الجديدة للإرهاب في الدول الأعضاء في المنظمة.

كما طلب من الأمين العام الحفاظ على زخم النقاش الدائر حول الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والتطورات الأمنية، وذلك بعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل يشارك فيها قادة سياسيين ورجال دين والزعماء التقليديين والعلماء، وغيرهم، بالتعاون مع شركاء المنظمة، بما فيهم الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المنظمة، فضلا عن عقد مؤتمرات متخصصة لمراجعة المناهج الدراسية.

كما طلب الاجتماع من الأمين العام ربط شراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية حول مكافحة الإرهاب؛ ودعا إلى تفعيل المركز الدولي لمكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة لتنسيق الجهود العالمية لمكافحة هذه الآفة؛ وأشاد بمساهمة المملكة العربية السعودية بمبلغ ١١٠ مليون دولار أمريكي لدعم أنشطة المركز وبالتعاون القائم بين المنظمة والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب للأمم المتحدة.

ودعا الاجتماع الأمين العام إلى العمل مع الدول الأعضاء لإبداء مزيد من التضامن مع البلدان المتضررة، وذلك من خلال تنفيذ استثمارات لإيجاد فرص العمل من أجل القضاء على البطالة والفقر، كما دعا الأمين العام إلى العمل مع الدول الأعضاء لبلورة مقاربة جديدة للتصدي لأسباب العنف الطائفي ومعالجتها، وحثه على العمل مع الدول الأعضاء لإيجاد سبل تمكين الشباب وغيرهم من الفئات لتجنب استغلالهم من طرف الجماعات الإرهابية، وتحصينهم ضد خطر التجنيد والتطرف.

وطلب الاجتماع من الأمين العام عقد اجتماع للخبراء من الدول الأعضاء للبحث عن سبل مواجهة الأخطار المحدقة بالأمن الإلكتروني على نحو عاجل، مع مراعاة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

ودعا الاجتماع الأمين العام إلى العمل مع الدول الأعضاء لاعتماد – وفقا لالتزاماتها في إطار معاهدة منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الاتفاقات الدولية ذات الصلة– التدابير الضرورية المناسبة لمنع التحريض على الإرهاب والكف عن تقديم أي دعم، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، للكيانات أو الأشخاص المتورطين في الإرهاب، وتجفيف منابع الإرهاب بالامتناع عن دفع الفدية لتحرير الرهائن وتحريم ذلك والابتعاد عن مسببات الفتنة والتفرقة البغيضة بين المسلمين أو التحريض على العنف والتطرف حيال الدول الأخرى واحترام رغبات الشعوب في اختيار من يمثلها والابتعاد عن احتضان الجماعات المناهضة وتوفير الملاذ الآمن وتمويلها ومساعدتها في شن حملات سياسية بأي شكل من الأشكال.

وطلب الاجتماع من الأمين العام عقد سلسلة من الاجتماعات والندوات والحلقات الدراسية وورش عمل تجمع بين علماء الدين والمثقفين وعلماء الاجتماع لتدارس خطاب التطرف والطائفية لتفكيكه وتقويضه؛ ودعاه إلى مد الجسور مع الجماعات والمجتمعات المسلمة خارج الدول الأعضاء في المنظمة للتركيز على خطاب يبرز قيم الاعتدال والوسطية والعدل والمساواة التي يدعو إليها الإسلام، ورصد العنف الذي يرتكب في حق هذه المجتمعات.